الاستثمار الكلي بين الآثار التنموية وسبل الاستفادة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

م.م سهام غالي حمود الدراجي
جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أ.د حنان عبد الخضر هاشم الموسوي
جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد
قســـــــم الاقتصـــاد

المستخلص :

يكتسب الاستثمار أهميته من الآثار الإيجابية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ولذلك فإن وظيفة هذا النشاط الاقتصادي الهام تحظى بالدراسة والتحليل قبل الإقبال على اختيار الفرصة الاستثمارية المراد استثمار الأموال المتاحة المخصصة لها إذ أن الفشل أو الإخفاق في اختيار المشروع الاستثماري المجدي ستكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني حيث تذهب الأموال والجهود التي بذلت وأنفقت دون جدوى ودون فائدة ولذلك تجري الدراسات التحليلية للمؤشرات التنموية للبيئة الاستثمارية قبل الشروع بالاستثمار لاسيما في الدول ذات الحاجة إلى الاستثمار ومنها العراق أملاً في أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والاجتماعي بمختلف مكوناته. ونتيجة تركز الاستثمارات في القطاع النفطي دون بقية القطاعات الأخرى فأدى هذا إلى آثار سلبية عديدة على الاقتصاد العراقي كان من نتائجها تضرر الشعب العراقي من خلال زيادة نسبة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم إضافة إلى الفساد المالي والإداري وزيادة نسبة التلوث، ولذلك ينبغي توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، إذ يمكن توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والزراعية خاصة وأن هذه القطاعات تعاني من تفاقم وتراجع تكنولوجي بسبب العقوبات الاقتصادية التي أبقت هذه القطاعات ضعيفة وبعيدة عن التطور العلمي والتقني الحديث في العالم.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات التنموية، الفقر، البطالة، معدل الأمية، الفساد المالي والإداري، التلوث، الآليات المقترحة.

From Total Investment Between Development Impacts And Ways To Benefit In Iraq (1990-2017)

A.T. Suham Ghali Hammoud Al-Darraji **Prof. Dr. Hanan Abdul Khader Hashem Al-Mousawi**

University of Basrah **University of Al-Kufa**

Management and Economics College **Management and Economics College**

Department of Banking and Financial Sciences **Department of Economics**

Abstract :

Investment acquires its importance from the positive effects that are reflected on the national economy, and therefore the function of this important economic activity is studied and analyzed before choosing the investment opportunity to be invested in the available funds allocated to it. As the failure or failure to choose a feasible investment project will have negative repercussions on the national economy, as the money and efforts that have been made and spent are useless Therefore, analytical studies of developmental indicators for the investment environment are conducted before investing. Especially in countries with a need for investment, including Iraq, in the hope that this will be reflected positively on economic and social growth in its various components. As a result of the concentration of investments in the oil sector without the rest of the other sectors, this led to many negative effects on the Iraqi economy. One of its results was that the Iraqi people were affected by the increase in poverty and unemployment rates, the low level of education, in addition to financial and administrative corruption and an increase in pollution. Therefore, investments should be directed towards the productive sectors necessary for the economic development process, as these investments can be directed towards the industrial and agricultural sectors, especially as these sectors suffer from technological exacerbation and decline due to economic sanctions that have kept these sectors weak and far from modern scientific and technical development in the world.

Key words: foreign direct investment, development indicators and poverty, unemployment illiteracy rate, financial and administrative corruption, pollution, the proposed mechanism.

المقدمة

يشكل الاستثمار أحد أهم المتغيرات المؤثرة في التطور الاقتصادي لجميع دول العالم سواء أكانت دول متقدمة أم نامية، وهو المحدد الأبرز لنموها، إذ أن الاستثمار كان ولايزال هو العامل الرئيس المؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية ألاقتصادية، ودليل ذلك أن الاستثمار قد أسهم بشكل فاعل في الوصول إلى مستويات معيشية جيدة في الدول المتقدمة، وكذلك في بعض الدول النامية. على الرغم من أن غالبية الدول النامية ومنها العراق تعاني من مشكلة انخفاض حجم الاستثمار فيها، مما أثر سلباً على التطور الاقتصادي فيها.

وفي ضوء التجارب الناجحة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ومنها العراق يتأكد وبما يدع مجالاً للشك إن الاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وإن ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية وفي إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك أضحت عملية التنمية الاقتصادية في العصر الحديث تتطلب بصورة أساسية تحرير سوق رأس المال وتشجيع الاستثمار المحلي والسماح للاستثمارات الأجنبية وتشجيعها في أطار التنمية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الاستثمار ودوره في الاقتصاد العراقي وبالأخص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السبل المطروحة لمواجهة الآثار التنموية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخاصة فيما يتعلق ببيئة أو مناخ الاستثمار التي لها تأثير كبير في آليات تحفيز الاستثمار والتي تشكل الأساس لأي عملية استثمارية.

مشكلة البحث

عادة تصاغ مشكلة البحث على شكل تساؤلات: مثلاً

١. هل البيئة الاستثمارية في العراق محفزة أم طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق.
٢. ما مدى تأثير البيئة الاستثمارية على تدفق الاستثمارات من وإلى العراق.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان الآثار التنموية للاستثمار في العراق.

٢. مدى الاستفادة المثلى من الاستثمار في العراق.

فرضية البحث

توصف البيئة الاستثمارية في العراق بأنها طاردة وغير محفزة للاستثمار ولها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي عموماً وتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية على وجه الخصوص.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة الاستثمار الكلي بين الآثار التنموية وسبل الاستفادة في العراق وذلك باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي للجوانب الاقتصادية التي تناولتها الدراسة.

هيكل البحث

لتحقيق هدف البحث ووصولاً للغاية المبتغاة فقد قسم البحث إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار في الاقتصاد الوطني، خصص المطلب الأول فيه إلى مفهوم الاستثمار وأهميته، بينما خصص المطلب الثاني إلى أنواع الاستثمار. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الاستثمار الكلي بين الآثار التنموية وسبل الاستفادة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، خصص المطلب الأول منه إلى الآثار التنموية، أما المطلب الثاني فخصص إلى الآثار السلبية الناجمة عن سيادة الاستثمار النفطي، فيما خصص المطلب الثالث إلى سبل الاستفادة والآليات المقترحة.

وأخيراً تمت الخاتمة بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للاستثمار في الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

أولاً: مفهوم الاستثمار

حظي الاستثمار بأهمية خاصة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية نظراً لما ينطوي عليه هذا المتغير وتدفقاته من أهمية تتأتى من كونه أحد أبرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فضلاً عن كونه أحد محددات الطلب الكلي. وهو واحد من أبرز محركات النمو الاقتصادي في جميع دول العالم، إذ تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها لما لذلك من آثار إيجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها (عبدالرضا، ٢٠١٢: ١١).

فمن وجهة نظر اقتصادية عرف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه، مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد تسمى بـــ (إجمالي الاستثمار) وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والتي تساهم في زيادة التراكم الرأسمالي (ال شبيب، ٢٠٠٩: ١٧). وبذلك فإن الاستثمار يمثل تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً خلال فترة زمنية معينة في الغالب تكون طويلة.

كذلك عرف الاستثمار بأنه الإضافة الحالية إلى رأس المال الحالي والتي تنتج عن نشاط إنتاجي أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات، كما عرف على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولمدة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل (عرفه، ٢٠٠٩: ١٥).

كما عرف الاستثمار بأنه أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح دون النظر إلى شكل الاستثمار سواء أكان في أصول حقيقية أم مالية، وأيضاً عرف بأنه استعمال الموجودات التي هي من صنع الأنسان في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية أو أنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (عبدالله، ٢٠٠٥: ١٤-١٥).

إن المفاهيم السابقة للاستثمار اقتصرت على المفهوم المادي له في حين إن الاستثمار لا يتضمن التراكم المادي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى القدرة على إنتاج هذا التراكم وهو ما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري والفكري، الذي أصبح العامل المهيمن في الإنتاج، ويعبر عن الاستثمار البشري من خلال الأنفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات في الاقتصاد الوطني ويدخل في ذلك الأنفاق على البحث والتطوير، ويعد الأنفاق الصحي أيضاً أحد عناصر الأنفاق على رأس المال البشري لأنه يساعد على تفادي انخفاض مخزون رأس المال البشري فضلاً عن فوائده الاقتصادية الكثيرة (عبدالرضا، ٢٠١٢: ١٣).

مما تقدم من التعريفات السابقة يتضح أن غالبيتها كانت تركز على قضية زيـــادة الأصول المالية، أو التنازل عن موارد حالية بهدف الحصول علـــى مـــوارد أعلى

في المستقبل، وعلى غرار ذلك فأن تعريفنا الأشمل والأنسب للاستثمار هو: أنه يمثل عملية اقتصـــادية متكاملة الأركان أساسها يقوم على مجموعة مقومات، ويقوم بهذه العملية منظمة أو أفراد، يعملون على توجيه كافة أو بعض أنواع الأصول الماديـــة أو المالية أو الإمكانات البشرية أو المعلوماتية لأجل تحقيق عوائد إضافية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في وقت لاحق، وفي الاتجاه نفسه يتم التركيز على التهيئـــة فـــي المستقبل لتدفقات دائمة تتجاوز القيمة الأصلية المدفوعة، أو مســـتوى المهـــارات والمعارف. وبذلك فأن الاستثمار لا يعتمد فقط على الجوانب المالية أو الاقتصادية في عوائده، وإنما يمكن أن يشمل جوانب أخرى متعددة الاتجاهات والأبعاد تتعلق بالجانب الاجتماعي والثقافي والمعلوماتي....الخ.

ثانياً: أهمية الاستثمار

يشكل الاستثمار أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للفرد ولعموم المجتمع... ولبيان تلك الأهمية، سنتناول الآتي:

١. الأهمية على مستوى المستثمر

يسهم الاستثمار في تحقيق فوائد جمة للمستثمر، الأمر الذي يؤكد أهميته في هذا الجانب، ويمكن الوقوف على بعض تجليات تلك الأهمية، وعلى النحو الآتي (علوان، ٢٠٠٩: ٣٣):

أ. يحقق للمستثمر عوائد مستقبلية.

ب. يحقق الحماية لثروة المستثمر من أنواع المخاطر المختلفة.

ت. يسهم في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

٢. الأهمية على المستوى الوطني

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى الوطني من خلال النقاط الآتية (موسى وآخرون، ٢٠١٢: ٢٠):

أ. زيادة مستوى الدخل القومي على مستوى الاقتصاد بشكل عام.

ب. زيادة حجم الإنتاج الكلي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات أي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

ت. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

ث. دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد القومي ويتحقق ذلك من خلال تطوير حجم الاستثمار في المشاريع القائمة، أو استحداث مشاريع جديدة والتي ستكون بحاجة إلى عنصر فضلاً عن خلق المزيد من فرص العمل في القطاعات الأخرى عن طريق مضاعف الاستخدام.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بالاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال إليها. أما الدول النامية فتعاني من ندرة في رأس المال وتعود هذه الندرة إلى أسباب عديدة من بينها الآتي (العيساوي، ٢٠٠٥: ٢٠ – ٢١):

أ. انخفاض معدلات نمو الدخل القومي والفردي وما يترتب على ذلك من انخفاض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار.

ب. ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ت. ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب زيادة النزعة الاستهلاكية.

ث. عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار والذي يتمثل بعدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

جـ. ضعف الوعي الادخاري والاستثماري في العديد من تلك الدول.

حـ. الاستخدام غير العقلاني لرأس المال المتاح، إذ يلاحظ ان أغلب الموارد المالية المتاحة يتم استثمارها في بعض المجالات الهامشية مثل المضاربة في العقارات وفي الأسواق المالية والتي لا تخدم عملية وبرامج التنمية .

مما تتقدم يتضح، أن للاستثمار وبما يحققه من عوائد أهمية كبيرة سواء أكانت هذه الأهمية متحققة على مستوى كل من المستثمر أو المجتمع، وتبرز هذه الأهمية من خلال انتقال تأثير حجم الاستثمار إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على حد سواء.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

تتوقف أنواع الاستثمار على طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف المستثمر أمواله فيه بقصد الحصول على العائد. ويصنف الاستثمار بحسب مجال توظيفه إلى نوعين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي. لذا سنبحث هذين النوعين بشيء من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الاستثمار المحلي Domestic Investment

ويسمى أيضاً بالاستثمار الوطني، ويقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة فيه، مثل العقارات والأوراق التجارية، الذهب، والمشروعات التجارية...الخ.

كما عرفه آخرون بأنه الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة، وهذا النوع من الاستثمار يؤثر إيجاباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتنعكس فوائده على المواطن بشكل مباشر (مهدي، ٢٠١١: ٣٣٧). وعادة ما تقوم الدول النامية بوضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع مثل هذه الاستثمارات، نظراً لما تحمله من إيجابيات.

ويقوم بالاستثمار المحلي عادةً أفراد أو منشآت وطنية، أي هو استثمار داخلي لا تنتقل فيه قيم مادية أو معنوية عبر الحدود. فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني، ولعل من أبرز هذه المشاريع الاستثمارية هي مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي لها آثار إيجابية على البيئة والمشروعات الاجتماعية والخدمية التي تتم داخل البلد، على اعتبار إن المستثمر له حرية التملك داخل بلده، وأن تشجيع هذا النوع من الاستثمارات يساهم في دعم الدخل الوطني (شندي وابراهيم، ٢٠١٣: ٥).

وينقسم الاستثمار المحلي إلى نوعين هما كالآتي:

١. الاستثمار العام Public Investment

يرتبط مفهوم الاستثمار العام بدور الدولة في الاقتصاد، فمن المعروف أن موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد قد مر بعدة مراحل مختلفة اختلفت باختلاف الفترة الزمنية وباختلاف الإمكانيات المالية والمؤسسية للدول، وبصفة عامة يمكن القول، بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على المزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية.

ويقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع. كما يعرف أيضاً بأنه يمثل كافة أوجه الأنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين (العيد وعبد المالك، ٢٠١٧: ٥٢).

إن مثل هذا النوع من الاستثمار قد يسبب مشاكل سلبية أحياناً، منها أن مشاريعه قد تنقل البيروقراطية إلى مؤسسات تحتاج إلى المرونة في عملها، كما إن أسلوب التسعير فيها يخضع لاعتبارات عديدة منها الجانب الاجتماعي، مما يؤثر في ربحية هذه المؤسسات، كما أنها قد تسبب احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في قطاعات معينة بسبب عدم إمكانية المنافسة مع مؤسسات تدعمها الدولة بمواردها المالية الضخمة (اسماعيل، ٢٠١٨: ١٧٤– ١٧٥).

مما سبق يتضح، إن الاستثمار العام يعد أحد أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به، إذ يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، على الرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاً للظروف الخاصة بكل بها، إلا أنه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها، وتتبع أهمية الاستثمارات العامة من كونه يوفر فرص العمل و يساهم في تحسين البيئة والمناخ الاستثماري مما يشجع لاحقاً في جذب الاستثمارات إلى داخل الاقتصاد، كما يسهم هذا النوع من الاستثمارات في زيادة القدرة التنافسية والذاتية للاقتصاد.

٢. الاستثمار الخاص Private Investment

يقصد بالاستثمار الخاص ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي يتمثل بأنفاق المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية. وترجع أهميته إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، بوصفه العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الـــ GDP، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى الدول كافة باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لاسيما الدول النامية (العباسي والعلي، ٢٠١٨: ١٢). ويعد الاستثمار في القطاع الخاص مكملاً حيوياً للاستثمار في القطاع العام، إذ أن العلاقة بينهما يجب أن لا تكون محكومة بقانون الإزاحة لأحدهما من ممارسة أعماله (عبدالرضا، ٢٠٠٨: ٣١).

ومن الجدير بالذكر، أنه في جميع دول العالم يتم التركيز على الاستثمارات الخاصة وذلك لدورها الكبير في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والآلات والمعدات والخبرات وتدريب الكوادر البشرية المحلية. فمثلا هناك العديد من الدول النامية قامت بتأميم بعض المدارس والمستشفيات وذلك لأهميتها الكبيرة في النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة فيها (سالم ومحمد، ٢٠١٧: ١١٩). ولعل غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار السياسي وضعف المركز المالي للمستثمر في العديد من الدول النامية، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي تعد من الأسباب الكامنة وراء تراجع دور وأهمية النشاط الخاص في

تمويل التنمية فيها. وتختلف أهداف الاستثمار الخاص عن العام، إذ يكون الهدف من استثمارات القطاع الخاص هو تعظيم الارباح بالدرجة الأولى.

إن الاستثمار الخاص يمارس دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي على مستوى الدول المتقدمة لضمان استمرارية التطورات في معدلات نموها الاقتصادي. وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية فإن الاستثمار الخاص يكون أيضاً مهم جداً، إذ يتطلب النمو فيها نهوضاً في كافة المستويات، فالقطاع العام لوحده غير قادر فعلياً على تغطية كافة الجوانب الاقتصادية لتحقيق ذلك النمو ودعمه (اسماعيل، ٢٠١٨: ١٧٥). ناهيك عن مشاكل: تزايد الضغوط المالية على الدول النامية نتيجة ارتفاع مستويات العجز في موازناتها العامة ودينها العام، واتسام أداء الاحتكارات الطبيعية (مشروعات البنية التحتية) فيها والمشروعات المملوكة للدولة بالضعف. كل هذه العوامل وغيرها دفع باتجاه إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، والعمل على افساح المجال لدور أكبر يؤديه القطاع الخاص، من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الاوجه التقليدية للنشاط الاقتصادي، وفي مجال البنية التحتية أيضاً (الوصال، ٢٠١٨: ٣٤).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي Foreign Investment

ويسمى أيضاً بالاستثمار الخارجي وهو الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة. ويرى البعض أن الاستثمار الأجنبي في بلد ما ما هو إلا تلك المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت الملكية كاملة، ام كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها

السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات (الطويل، ٢٠٠٧: ٣١٣).

ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمارات وفيما يلي توضيح لكل منهما وكالآتي:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أحد السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، إذ أطلق الاقتصاديون الاوائل عليها تسمية (حركة رأس المال). وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، واثناء ذلك سيطر وتحكم رأس المال في كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد (الورفلي، ٢٠٠٦: ٢– ٣).

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه الاستثمار الذي يمثل علاقه طويلة، ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الاصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الاعمال (الهجهوج، ٢٠٠٤: ٥٦). أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر

(10%) أو أكثر من أسهم رأس مال أحدى مؤسسات الاعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (خضر، ٢٠٠٤: ٣).

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (unctad, 1998: 350).

مما سبق يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه يمثل قيام أفراد أو إحدى مؤسسات الاعمال سواء أكانت حكومية أو غير حكومية بشراء نسبة من أسهم مؤسسات الاعمال خارج الحدود الوطنية للدولة الأم، إذ تمكنهم هذه النسبة في إدارة مؤسسة الاعمال من خلال أتخاذ القرارات الإدارية، وإدارة عمليات الإنتاج والتسويق في مؤسسة الدولة المضيفة.

ويصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وهي كالآتي:

أ. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

وهو من أكثر الأنواع انتشاراً في الدول النامية، فالعديد من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسطية والمواد الاستهلاكية (unctad, 1999: 19).

ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق

هذا النوع من الاستثمار ساد في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات اثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعد هذا النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات. وأن أهم الأسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار في الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. فهو يسهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه (العقبي، ٢٠١١: ٤٢).

ث. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء**

يتحقق هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. وقد أتسم هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدي إلى تنويع صادراته فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج(الثعلبي وفرج، ٢٠١٥: ٦).

ث. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في أحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب رغبتها في تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج

والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة قناة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

من جانب آخر فأن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة، ولكل شكل صفات يتصف بها، وأن تفضيل شكل دون الأخر يعتمد على المستثمر أو الدولة المضيفة للاستثمار ومن أكثر الأشكال شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر (عبدالرضا، ٢٠١٢: ١٨). الاستثمار المشترك، الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، الاستثمار في المناطق الحرة، الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع. ويمكن توضيح أبرز اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل (١).

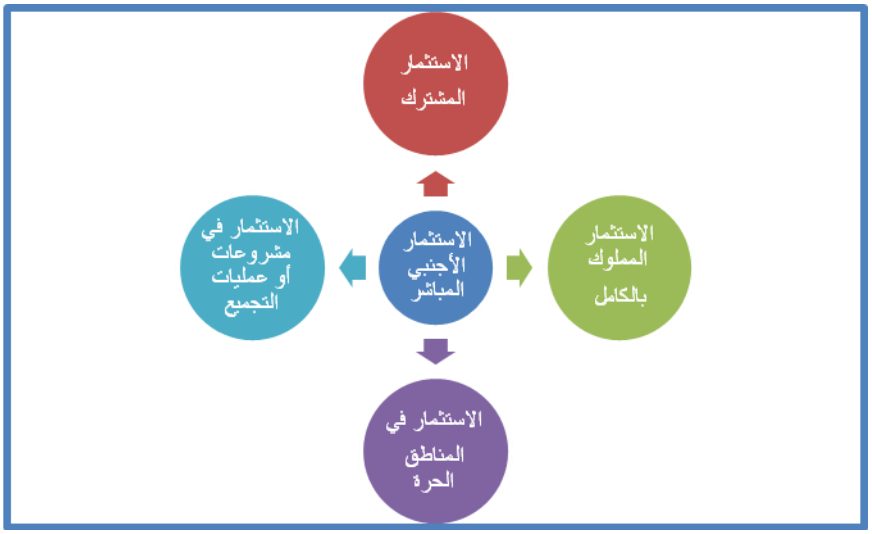

شكل (١) :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: عبدالخالق دبي الجبوري، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق انموذجاً للمدة ٢٠٠٣ –٢٠١٣، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، ٢٠١٦، ص١٥٠–١٥١.

٢. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وهو يمثل إحدى الأشكال الرئيسة لتدفقات رؤوس الأموال عبر العالم، ويدعى هذا النوع أيضاً بالاستثمار الأجنبي المحفظي (Foreign portfolio investment – FPI) والمشتقة من الاستثمار الأجنبي في المحافظ الاستثمارية، فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وقصيرة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم، إلا أنه لا يترتب عليه وخلافاً للاستثمار المباشر حقوقاً للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات (طاهر وحسن، ٢٠١٣: ١٠٥). ويعرف كذلك بأنه الاستثمار الذي يتخذ أحد الشكلين: إما شراء الأجانب لأسهم الشركة أو إعطاء قروض للشركة أو الحكومة على سندات أو أذونات الخزينة التي يقوم المستثمر الأجنبي بشرائها ويعرف كذلك بأنه قيام المستثمر الأجنبي بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء أكانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات).

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تملك الأجانب أوراقاً مالية تكون متمثلة بالأسهم والسندات في السوق المحلي وذلك بهدف تحقيق عائد معين، ويقتصر دور المستثمر الأجنبي فيه على تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو الأشراف أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري (الجنابي وعيساوي، ٢٠١٧: ٢٥٥).

أما أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيمكن تجميعها في نوعين من المجالات: المجال الأول التصنيع والإنتاج، والثاني التصدير والتسويق (برحومة وزغبة، ٢٠١٤: ١٧٣– ١٧٤). وكما موضح ذلك في الشكل (٢).

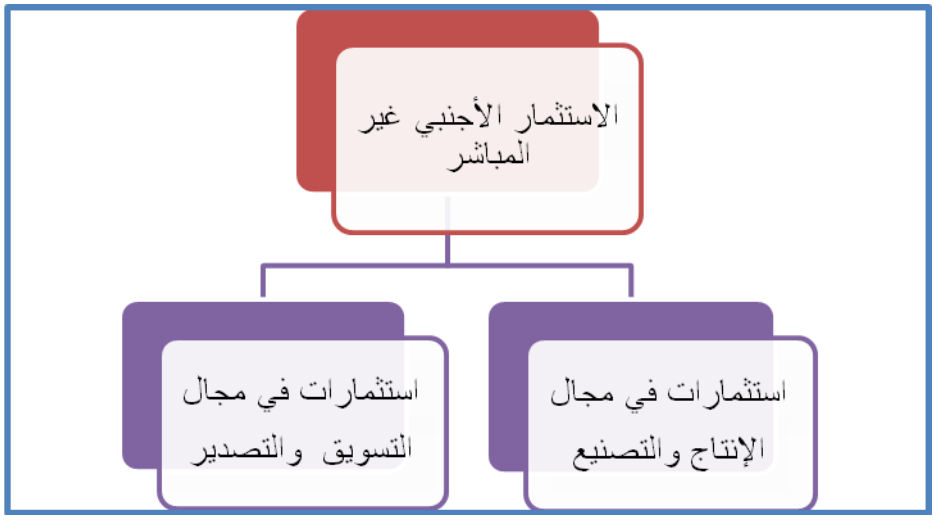

شكل (٢) : أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر

المصدر: عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، الاشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ١١، ٢٠١٤، ص١٧٣– ١٧٤.

ثالثاً: الاستثمار الكلي Total Investment

وهو عبارة عن مجموع المبالغ المستثمرة في داخل حدود الدولة والتي تم أنفاقها سواء من قبل الحكومة (القطاع العام) أو من قبل رجال الأعمال (القطاع الخاص) وبشقيه المحلي والأجنبي.

المبحث الثاني

الاستثمار الكلي بين الآثار التنموية وسبل الاستفادة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)

المطلب الأول: الأثار التنموية

يمكن النظر الى الاستثمار بمختلف أنواعه، من خلال الآثار التي يتركها في عملية التنمية الاقتصادية، والتي قد تكون إيجابية أو سلبية بحسب طبيعة الأثر، إذ أن الاستثمار الكلي يعد من بين أهم المتغيرات الاقتصادية لأي دولة خاصة اذا توفرت الموارد والإمكانات اللازمة التي تجعله يلعب دوراً مهماً في العملية التنموية من خلال:

أولاً: زيادة معدلات التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة: وذلك بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل، وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضاً إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة (مومو، 2013: 5-٦). وعلى مستوى الاقتصاد العراقي، يمتلك العراق ثروة هائلة من الموارد البشرية، إذ يقدر عدد السكان فيه بـــ (٣٨,٨٥٨) مليون نسمة تقريباً عام ٢٠١٧ (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019: ٢٩١). ويترتب على ذلك زيادة في حجم قوة العمل، إذ بلغت نسبة القوى العاملة (٢٦,٢%) من مجموع السكان وذلك عام ١٩٩٥، وهي نسبة منخفضة ويعود ذلك إلى ظاهرة الهجرة إلى الخارج التي ارتفعت وبشكل ملحوظ في أواسط التسعينات سعياً وراء الرزق وهروباً من الواقع المتردي السياسي والاقتصادي، ارتفعت هذه النسبة إلى (٣٥,١%) عام ٢٠٠٨، ويعود ذلك إلى معدل النمو الطبيعي للسكان، ارتفعت هذه النسبة عام ٢٠١٧ من قوة العمل إلى (٤٦,٥%)، ويرجع ذلك أيضاً

إلى ارتفاع عدد السكان وإلى عودة الكثير من المغتربين إلى البلد على أثر التغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣. أن وجود موارد بشرية هائلة يمكن أن تشكل أساساً لتعزيز وجذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، والذي يسهم بدوره في القضاء على البطالة والتي تقدر بحوالي (١٤,٨%) (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة: صفحات متفرقة).

ثانياً: زيادة فرص ومعدلات الاستثمار: عندما تجعل الحكومة المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لاشك بأن مشروعات الاستثمار العام تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها (مومو، ٢٠١٣: ٦). وبلا شك أن العراق يعد سوقاً استهلاكية كبيرة لكافة أنواع السلع والمنتجات، وستجد الشركات الأجنبية المستعدة لأخذ المخاطرة والعمل في العراق خلال الظروف الراهنة، أن هناك فرصاً استثمارية كافية وواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، فإلى جانب إعادة بناء البنية التحتية وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية يمكن الاستثمار في بناء الفنادق من الدرجة الأولى وإقامة مستشفيات خاصة ومدارس ومتاجر ومخازن وشبكة اتصالات حكومية ومراكز ترفيهية وغيرها، كما أن تنوع البيئات الطبيعية في العراق وعمق الإرث الحضاري والديني له يمكن أن تجعل من السياحة صناعة مستقبلية واعدة تدر دخلاً يساعد البلد في تحقيق التقدم المنشود.

إن تحسين جملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالإضافة إلى ما تملكه البلاد من الموارد الاقتصادية غير المستغلة وأيدي عاملة ماهرة ورخيصة هي أرضية ملائمة لجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني من أجل خلق بيئة أمنة للاستثمار (التميمي، ٢٠٠٨: ٢١٠-٢١١).

ثالثاً: زيادة القدرة التنافسية: لاشك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة كما سبق الإشارة إليه وأيضاً ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير (مومو، ٢٠١٣: ٧). ولكن على مستوى العراق يكون الأداء الكلي للاقتصاد العراقي ضعيفاً، مما يعني قصوراً في سياسات الاقتصاد الكلي التي تكمن أهميتها في أنها تؤثر على توقعات أطراف العملية الاقتصادية حول مستقبل الاقتصاد وتطوراته ومدى الثقة في مسار هذا الاقتصاد، وتجلت أهم أوجه هذا القصور في تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتواضع معدلات الاستثمار ونوعيته وعدم استقرار سعر الصرف، لذا فإنه من الصعوبة بمكان تطوير القدرة التنافسية للبلد في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة أو يشوبها قدر كبير من عدم التأكد (عبدالرضا، ٢٠١٢: ١).

رابعاً: تزايد مستويات النمو الاقتصادي: تساعد زيادة معدلات الاستثمار على تحقيق التنمية المنشودة من طرف الحكومة بالمعدلات التي تمكن الدولة النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم. ولكن انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للأسباب التي تم التطرق إليها آنفاً، لم يسهم في دفع عجلة التنمية للأمام، ولم يشكل انعكاسات ملموسة إيجابية على معدلات النمو والتنمية فيه. وكان التزايد المستمر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا يعزى إلى الإسهام الكبير

للإيرادات النفطية في تكوينه، وبما يتجاوز الـــ (٩٠%) في كثير من الأحيان، وهذا ناجم عن الاعتمادية الكبيرة على الإنتاج النفطي وما يتولد عنه من عوائد لتمويل متطلبات اقتصاده. الأمر الذي غطى كثيراً على ضعف إسهام معدلات الاستثمار في تحقيق التزايد المستمر في مستويات النمو الاقتصادي في العراق.

خامساً: التشجيع على تزايد الطلب على إنتاج مختلف القطاعات الاقتصادية: عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات، وعلى نحو يصحبه تزايد في حجم ذلك الاستثمار، فأن ذلك يشجع على تزايد الطلب على الإنتاج القطاعي فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي يخلق حوافز على مزيد من الاستثمار العام والاستثمار الخاص عن طريق توليد وتشجيع الطلب. أن انخفاض معدلات الاستثمار الكلي في العراق، لم يشجع على الاتجاه المشار إليه، وقد ترتب على ذلك انخفاض الحافز على تزايد الإنتاج في كل قطاع على حدة، بفعل انخفاض الطلب المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية إجمالاً.

سادساً: اتساع دور استثمارات القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي : تقوم استثمارات القطاع الخاص بدور رئيس في عملية النمو الاقتصادي، وذلك عندما تكون عوامل الإنتاج متاحة للجميع، مع توافر المنافسة ووجود حافز للربح، مما ينعكس ذلك في النهاية على رفاهية الفرد وعموم المجتمع، وعلى قوة اقتصاد الدولة ومقدرته على إنتاج سلع وخدمات على درجة كبيرة من الجودة والمنافسة. وفي ظل تراجع أداء القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، فقد ترتب على ذلك تراجع دوره في تحفيز النمو الاقتصادي (مومو، ٢٠١٣: ٥-٦).

وعند الحديث عن الاستثمار في العراق، من الضروري جداً أن نعرج على قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي يهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص العراقي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج، وقد اوصى القانون باتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسليم طلبات الاستثمار والبت بها. أما عن مدى إمكانية هذا القانون في تحقيق أهدافه، فذلك يعتمد على مدى توافر بنية تحتية متطورة وهي تشمل كل العوامل السياسية والمادية والاجتماعية حيث أن توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي إلى جذب قانون الاستثمار سيكون عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات (محمد، 2011: 22).

وفي هذا الجانب أكدت خطة التنمية الوطنية (2018–2022) على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته الخطة بحوالي (40%) أومن حيث فرص العمل المتوقع استحداثها، إذ سعت إلى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها وخاصة المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات، إضافة إلى الدعوة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن. ويتضح من خلال الجدول (١) بأن الخطة قد قدرت الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (220670.8) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (186.7) مليار دولار خلال السنوات الخمس للخطة (2018–2022) منه مبلغ (132.0) تريليون دينار متوقع أن توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي والباقي المقدر بحدود (88.8) تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص

المحلي والأجنبي بأشكاله كافة بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (60%)، (40%) على التوالي.

جدول (١)

إجمالي الاستثمارات المقدرة في العراق للمدة (2018–2022)

المفردات	تريليون دينار
إجمالي الاستثمارات المطلوبة	220670.8
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	132.0
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	88.8

المصدر: جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق، بغداد، 2019، ص22.

وتم توزيع الاولويات الاستثمارية بإعطاء قطاع النفط أسبقية متقدمة بوصفه هو الممول الأساس للموارد المالية لاستدامة التنمية على الأقل في المدى المتوسط إذ أن قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبحدود (38.4%) وبمبلغ إجمالي قدره حوالي (84683.6) تريليون دينار للمدة (2018–2022) ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة باعتباره قطاعاً كثيف لرأس المال ويحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية، كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي (32.6%) من الاستثمارات المقدرة إذ قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء إلى نحو(20243.2) تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد نحو (12233.7) تريليون دينار خلال السنوات (2018–2022)، أما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود (39580.1) تريليون دينار وهو أمر مطلوب لتلبية متطلبات إعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة، إضافة إلى تراجع واقع البنى التحتية في أنحاء البلاد كافة مع الإشارة

إلى أن القطاع الخاص هو المساهم الأساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته إلى نحو (90%)، أما قطاع الخدمات فهو بحاجة أيضاً إلى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة المذكورة أعلاه إذ قدرت بحدود (37219.0) تريليون دينار وبنسبة تصل إلى (16.9%) من إجمالي الاستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط إلى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية، أما القطاعات الإنتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً نحو (5.6%) وهي نسبة منخفضة تعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الإجراءات والقرارات ذات الصلة. وكما هو مبين في الجدول (٢)

جدول (٢)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة في العراق للمدة (2018–2022)

القطاع	الاستثمارالمتوقع (مليار دينار)	نسبة التغيير %
الزراعي	7574.2	3.4
النفط	84683.6	38.4
التعدين	28.6	0.01
الصناعة التحويلية	4854.2	2.2
الكهرباء والماء	20243.2	9.2
البناء والتشييد	12233.7	5.5
النقل والاتصالات	39580.1	17.9
التجارة	8577.0	3.9
المال والتأمين	5677.2	2.6
الخدمات	37219.0	16.9
الكلي	220670.8	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية (2018–2022)، حزيران 2018، ص63.

ولما كان قطاع النفط هو المتصدر لكل القطاعات في اجتذاب الاستثمارات وفي التأثير على عملية النمو فأن الاستثمار هو السبيل الامثل للنهوض بالاقتصاد العراقي.

ولكي يصبح الاستثمار حقيقياً يجب أن يترتب عليه خلق طاقات إنتاجية، فضلاً عن أنه سيسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري ويتوقف ذلك على مدى مساهمة تلك الاستثمارات في حدوث زيادة أو توسيع في الطاقات الإنتاجية تنعكس في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات.

وأخيراً لابد من التأكيد على تشجيع الاستثمارات الخاصة (المحلية) نحو المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية (سيما بعد أن أصبح التصدير المحرك الأول للصناعة وبالتالي للنمو المستدام والمستقر) مع منح الاولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي احلال المنتجات الوطنية محل الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد (محمد، ٢٠١١: 23–24).

من جانب آخر، وعند القراءة الواقعية لواقع الاستثمار في العراق، نجد أنه على الرغم من تميز الاقتصاد العراقي بتنوع موارده إلا أنه بقي يعاني من سيطرة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن اعتماد السياسات الاقتصادية ضمن الفترات السابقة تسبب بعدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب مما أدى إلى فقدان الكفاءة التنافسية ما بين القطاعات الإنتاجية وبما أن القطاع العام له الدور الأساسي في النمو الاقتصادي، فقد ازداد الاعتماد عليه، أما دور القطاع الخاص فكان هامشياً ولم يكن له فرص بالقيام بالاستثمارات الكبيرة، وسبب انخفاض الكفاءة الاقتصادية

في معظم مفاصل القطاع العام نتج عنه تخلف قطاعات الإنتاج، إذ لم تتمكن من بلوغ النمو المطلوب منها وبهذا أتسم الاقتصاد العراقي بالكثير من الصفات التي تمثل انعكاساً للسياسات والبرامج التي اعتمدت على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب الأنشطة الاقتصادية بالبلد (أفاق الطاقة في العراق، 2012: 31).

المطلب الثاني: الآثار السلبية الناجمة عن سيادة الاستثمار النفطي

ونتيجة لتركز الاستثمارات في القطاع النفطي دون بقية القطاعات فأدى هذا إلى أثار سلبية عديدة في الاقتصاد العراقي كان من نتائجها تضرر الشعب العراقي من خلال زيادة نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم إضافة إلى الفساد المالي والإداري وزيادة نسبة التلوث ويمكن تناولها من خلال المؤشرات الآتية:

أولاً: الفقر

لم يشكل الفقر في العراق ظاهرة خطيرة فقد برزت في التسعينات نتيجة للحروب والدمار الذي تعرض له في الحرب العراقية الإيرانية والذي أثقل ميزانية الدولة بالأنفاق العسكري من خلال تخصيص معظم ميزانيته للدفاع وشراء الاسلحة والمعدات الحربية ثم تلاها الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد حرب الكويت حتى زادت نسبة السكان دون خط الفقر عن (70%) فيه، كذلك نشوب الحرب والاحتلال الأمريكي في نيسان عام 2003 والنزاعات الطائفية والتهجير القسري الذي تخللها واستمر لسنوات كل ذلك أدى إلى أنتشار مظاهر الفقر كالأمية وسوء التغذية وارتفاع معدلات البطالة وتضاؤل دخول الأفراد وظهور العشوائيات.

بلغ متوسط أنفاق الفرد للفقراء (94) ألف دينار شهرياً وسجل انخفاضاً أكثر للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية (89) ألف دينار شهرياً وخاصة في ريف محافظة ميسان حيث يصل إلى (74) ألف دينار شهرياً.

ترتفع نسبة الفقر عادة في المناطق أو التجمعات التي تكثر فيها البطالة، وبسبب انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئات الذي لم يتح لهم فرصاً جيدة للحصول على إجر مناسب حيث وصلت نسبتهم (18.9%) في عام 2012 (العلاق وأخرون، بدون سنة: 12–14). كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق عام 2012 ارتفاعاً في بعض المؤشرات. وفيما يتعلق بالأنفاق بشكل خاص فقد ارتفعت كلفة خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع) من (35796) ألف ديناراً عام 2007 إلى (50470) ألف ديناراً عام 2012. والتي تكفي لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الغذائية التي تعادل (2337) سعرة حرارية. وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. فقد ارتفع معدل التضخم خلال المدة نفسها بمعدل (6.8%) سنوياً. وبمعدل تراكمي بلغ (39%) (وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2018–2020: 31). ومن أهم أسباب ذلك هي أسباب ترتبط بظروف سياسية واقتصادية بسبب التأخير في تطبيق برامج الاستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر ومحدودية التخصيصات التي رصدت لتنفيذ أنشطتها. ومن ملاحظة بيانات الجدول (٣) نلاحظ أن نسبة الفقر قد بلغت (27.5%) عام 1990، أما في عام 2005 فقد كانت نسبة الفقر (15.4%)، وفي عام 2010 ارتفعت نسبة الفقر لتصل إلى (23%)، في حين بلغت (22.5%) عام 2014، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى (31.5%) عام 2017. ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة معدلات الاعالة وزيادة عرض القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة واتساع نطاق ظاهرة التهميش، كما أسهم الارتفاع في معدلات التضخم وبخاصة الارتفاع في أسعار المشتقات إلى تخفيض مستوى الدخول الحقيقية على الرغم من الزيادات المستمرة

في الدخول النقدية وكانت المحصلة هي استمرار ارتفاع معدلات الفقر (عبداللطيف وخماس، ٢٠١٧: 172).

جدول (٣)

نسب الفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2017)

السنوات	1990	2005	2007	2010	2012	2013	2014	2017
نسبة الفقر%	27.5	15.4	22.9	23	18.9	19	22.5	31.5

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، استراتيجية التخفيف من الفقر، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

ثانياً: البطالة

تعد البطالة عن عوامل التوترات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب ما تركته من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، تتمثل في ارتفاع معدلات الإعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية احتياجاتها الضرورية، ويعود تحدي البطالة إلى توقف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة والأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة بالإضافة إلى أنشطة التجارة والبناء والتشييد وغير ذلك.

لم تبرز ظاهرة البطالة بوضوح خلال عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم الأفراد النشطين اقتصادياً، إلا أن تلك الظاهرة استفحلت بوضوح وشكلت تحدياً خطيراً بعد سقوط النظام في عام 2003، وبعد أن قامت إدارة الاحتلال بحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من

المتطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية، وتفاقمت تلك الأزمة نتيجة استمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة للبدء بتعمير البنية الأساسية وتأهيل الصناعات الرئيسة المخربة وخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب وتقديم الخدمات العامة، وبفعل تراكم تلك الأخطاء والاخفاقات أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة الـ (19%)، وهذه البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية والأنشطة الخدمية (عبداللطيف وخماس، ٢٠١٧: 171–172).

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى أن معدل البطالة في العراق لعام 1990 قد بلغ (19.66%)، أما في عام 2000 فقد بلغ معدل البطالة ما يقارب (18.20%)، في حين شكل حوالي (12.0%)، (14.8%) للأعوام 2010،2017 على التوالي. وهذا يعود إلى عدم توجه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات وتركزها في قطاع واحد وهو القطاع النفطي، وهنا ينبغي توجيه الاستثمار نحو قطاعات الزراعة والصناعة والبنى التحتية بدلاً من تركيزه على حقول النفط في العراق ووفق المجالات التي تحددها الحكومة العراقية من خلال إعلانها الفرص الاستثمارية، لهذا على الجهات التشريعية والحكومية أن تحدد مسارات التفاوض بما يصب في مصلحة العراق أولاً وأخيراً، وهذا من شأنه أن يخفف من مشكلة البطالة التي يعاني منها الشعب العراقي.

جدول (٤)

المعدل العام للبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2017)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
المعدل العام للبطالة	19.66	19.39	18.20	17.97	12.0	16.40	14.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

ثالثاً: معدل الأمية

مع تفشي الفساد وغياب الرقابة وما شهده العراق من صراعات وأزمات كثيرة، شهد النظام التعليمي في العراق تراجعاً كبيراً، وأدى إلى تدهوره بالكامل وارتفاع نسبة الأمية إلى مستويات مخيفة (الجنابي، 2018: ١). يرتبط التعليم من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة ارتباطاً وثيقاً وواضحاً بازدياد مستويات الفقر وتشكل العلاقة بينهما تحدياً كبيراً للتنمية البشرية في العراق، وذلك أن معظم المتسربين من الدراسة هم من العائلات التي تعد من الفئتين الأفقر في المجتمع، بحيث تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة. وخلال حقبة الحصار تدنت نسبة التسجيل في جميع مراحل التعليم لمختلف الأعمار (6–23 سنة) إلى (53%). وبرزت الأمية بين الشباب والنساء بحدود مستويات منتصف الثمانينات. وتشير أرقام اليونسكو إلى إن معدلات التسرب من المدارس الابتدائية ازدادت من (95692)

عام 1990، إلى (131658) عام 1999 (الزبيدي، ٢٠٠٧: 105). والجدول (٥) يوضح معدل الأمية بين الشباب في العراق وحسب الفئات فبالنسبة للفئة العمرية من (15 سنة فما فوق) بلغت نسبة الأمية لعام 1990 ما نسبته (43%) ذكور و(67%) إناث، في حين شكلت هذه النسبة لعام 2000 ما يقارب (34%) ذكور فيما شكلت نسبة الإناث منها (44%)، أما في عام 2010 فقد سجلت ما مقداره (14.0%) ذكور بينما سجلت نسبة الإناث منها (29.4%)، هذا وقد وصلت النسبة بين الذكور حوالي (14.3%) وبين الإناث (26.3%) لعام 2017. أما بالنسبة للفئة العمرية من (15–24 سنة) فقد بلغت نسبة الأمية بين الذكور ما يعادل (29%) والإناث (48%) عام 1990، في حين شكلت نسبة تتراوح ما بين (15.5%)، (17.6%) ذكور و(19.5%)، (19.4%) إناث للأعوام 2010، 2017 على التوالي.

ويلاحظ أن من أسباب تفشي الأمية في البلاد هو أن المستوى التعليمي يتناسب بعلاقة طردية مع مستوى الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي، فالعراق عانى خلال العقود الثلاثة الماضية من ويلات حروب متتالية أثرت في مستوى التعليم في البلاد إلى الحد الذي باتت فيه كثير من الأسر غير قادرة على تحمل تكاليف دراسة ابنائها، فالأوضاع الاقتصادية في البلاد وتفشي البطالة أدت إلى ارتفاع نسب الأمية، حيث أن كثيراً من العوائل التي فقدت معيلها التجأت إلى الاعتماد على الاطفال في تدبير أمور الأسرة المادية، ما زاد من حالات التسرب المدرسي منذ عام 2003، كما أن سوء الأوضاع المعيشية في القرى والأرياف وقلة الوعي المجتمعي، جعل من القرى والمناطق النائية تحوز النسبة الأكبر من

الأمية التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاء، فارتفاع نسب الأمية يزيد الاعباء الاقتصادية، فيؤدي إلى زيادة العمالة غير الماهرة في البلاد وقلة العمالة الماهرة والكفوءة، وكل هذا يؤدي إلى زيادة نسب العاطلين عن العمل وزيادة المشاكل المرتبطة بالبطالة (الأمية بين الشباب في العراق، ٢٠١٨: ٤). ويشير الواقع إلى أن الأبنية المدرسية عانت سواء من خلال التشييد أو الصيانة نقصاً حاداً في احتياجات المدارس من الأثاث والتجهيزات والمواد التعليمية والتقنية، الأمر الذي أدى إلى تردٍ مريع في المستوى التعليمي، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، وغياب الرقابة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية بشكل مخيف (الجنابي، ٢٠١٨: ٢).

جدول (٥)

معدل الأمية بين الشباب في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2017)

حسب الفئات العمرية

السنوات	الفئة العمرية(15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية(15–24) سنة	
	بين الذكور	بين الإناث	بين الذكور	بين الإناث
1990	43	67	29	48
1995	33.1	55.6	15.0	33.0
2000	34	44	——	——
2005	43.4	74.8	39.1	68.6
2010	14.0	29.4	15.5	19.5
2015	14.3	26.3	17.6	19.4
2017	14.3	26.3	17.6	19.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

رابعاً: الفساد المالي والإداري

يؤدي الفساد المالي والإداري إلى تعطيل مسيرة التنمية علاوة على آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وشكل أنتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في عام 2003 أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام وتدفق الأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع، ولم تعد ممارسة الفساد حكراً على وزارة الدولة وموظفيها الكبار، بل أخذت تمتد إلى مختلف أركان الجهاز الإداري والقضائي والتعليمي والمؤسسات الإنتاجية والإنشائية والخدمية في العراق فقد أدت ظاهرة الحزبية والمحسوبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين المنظمين الذين حولوا الفساد المالي والإداري إلى ظاهرة أخطر من الإرهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة، وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية (حسن وصلاح، 2008: 2).

خامساً: التلوث

بسبب تركز الاستثمار في قطاع النفط وعدم توجهه إلى قطاعات الزراعة والصناعة والبنى التحتية أدى ذلك إلى ظهور آثار التلوث في العراق سواء أكان في الماء أم في الهواء والتربة وكذلك آثاره على النظام الإحيائي وخاصة في صحة الإنسان، فالجسم عندما يتنفس الهواء الملوث أو عندما يمتص الجسم المركبات والغازات المنبعثة من النفط سواء عن طريق الشرب أو الاغتسال بالمياه والملوثة فضلاً عن الأطعمة الحاوية على هذه السموم، تظهر تأثيراتها في صحته، فقد

انتشرت الأمراض الخطيرة والمزمنة في العقود الأخيرة وخاصة الأمراض السرطانية التي سنسلط الضوء عليها من خلال الجدول (٦) ومن خلال الجدول نشاهد تزايد الأمراض السرطانية، فالعامل الوراثي له دور، ولكن التعرض للغازات والعناصر الملوثة للبيئة من خلال استنشاق الهواء الملوث أو استخدام المياه الملوثة جميعها تزيد من الاصابات.

والدراسات تشير إلى أن معدل الاصابة بالأورام السرطانية (7000) حالة إصابة سنوياً في حين لا تتجاوز في الولايات المتحدة إلى (2000) حالة وأكثر المناطق تأثراً هي القريبة من مواقع التلوث وتتركز بالصناعة النفطية(الطائي،2012: 17).

جدول (٦)

إجمالي الاصابات بالأمراض السرطانية في العراق للمدة (2005–2017)

السنوات	إجمالي الاصابات في العراق
2005	12287
2006	12484
2007	11692
2008	12612
2009	13917
2010	16674
2011	17570
2015	21101
2016	23308
2017	25598

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقارير إحصاءات البيئة في العراق، 2013، 2014، 2020. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت). http://www.cosit.gov.iq

يتضح من تتبع المؤشرات السابقة الذكر أن المتضرر من عدم الاستثمار هو أن هنالك شريحة واسعة من الشعب العراقي لم يتم وضع خطط واقعية وعملية لتحسين مستواها المعاشي والتخفيف عن كاهلها عن طريق تحقيق الأداء الاقتصادي السليم للعديد من متغيراته الاقتصادية، ومن بينها الاستثمار. وأن الخصخصة في ظل هذه الاوضاع ستؤدي إلى وجود بطالة خصوصاً أن السياسة الاقتصادية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يطالبان الحكومة العراقية بإصلاحات في الاقتصاد العراقي وكذلك تقليص العمالة كما طالب صندوق النقد بفرض الضرائب على الكثير من النشاطات في الاقتصاد العراقي مثل الوقود وغيرها فإذا طبقت الخصخصة ستكون لها عواقب منها عدم توفر وسائل الضمان الاجتماعي للعمال، تسريح العمال دون تحسين المستوى المعاشي، زيادة إعداد البطالة، لذا لابد من الإجراءات الآتية من أجل تقليل الأثار السلبية والتخفيف من الآثار على الجهات المتضررة منها (الاسدي، ٢٠٠٦: ٣):

١. الرجوع إلى أسلوب العمل الجديد (الاستثمار في القطاع النفطي) وإدخال الشركات المختصة لتطوير القطاع .

٢. إبعاد وزارة النفط من المحاصصة السياسية .

٣. إعطاء دور أكبر للكوادر الوطنية المتخصصة ودعمهم بكل الأساليب للنهوض بهذا القطاع .

٤. إشراك النقابات في صياغة قانون النفط .

٥. دعم ومساندة شركة الحفر العراقية لأنها المحور الأساس في العملية الإنتاجية وفي حالة الدعم لهذه الشركة سوف تتغير موازين القوى على مستوى العمل .

٦. الاهتمام بالقطاع الصناعي وإعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة.

٧. تطوير القطاع الزراعي وإعطاء دعم للمشاريع الزراعية.

٨. الاهتمام بتطوير قطاعات البنية التحتية (الكهرباء، الاتصالات، الموانئ، المستشفيات، المدارس، المطارات).

المطلب الثالث: سبل الاستفادة والآليات المقترحة

ليست هناك سياسة واحدة يمكن الاجماع على أنها السياسة المثلى للاستفادة القصوى من الاستثمار على النطاق العالمي. وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية، ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والظروف السياسية المحيطة بكل دولة من دول العالم، وهوما يفسر اختلاف التجارب الدولية في تعاملها مع تلك الاستثمارات، عليه على كل دوله من دول العالم تطوير السياسات المناسبة التي تخدم أهدافها الوطنية على وفق احتياجاتها واولوياتها والظروف المحيطة بها، ولكن يجب أن تكون تلك السياسات واضحة ومبنية على مرتكزات المصالح الوطنية والقومية وعلى وفق الأسس الثابتة المتفق عليها، حتى تهتدي بها الحكومة عند أتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار، والموافقة على المشروعات الصناعية المقدمة للتصديق في أطار المعطيات والأسس الواضحة بشكل يكفل تعظيم النتائج المرجوة وتفادي إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وتعريض المؤسسات الوطنية القائمة للمخاطر والتأثيرات السلبية على القوة العاملة الوطنية وعلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الدول المعنية.

وفي إطار الأهمية المتزايدة للاستثمار في العراق فإنه بأشد الحاجة إلى سياسات ومرتكزات تحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الاستثمارات، ولاسيما الموجهة نحو تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، مثل الاستثمارات الموجهة للتصدير، أو الاستثمارات

عالية التقنية، أو تلك التي تنسجم مع تطلعاته التنموية (شعيبث ودلي، ٢٠١٧: ٢٥١-٢٥٢).

وفي هذا الإطار هناك عدد من المجالات يمكن التركيز عليها من أجل الاستفادة من الاستثمارات وتوجهها نحو القطاعات التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني والتي يمكن الإشارة إليها بما يأتي:

أولاً: توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، إذ يمكن توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاع الصناعي خاصة وإن هذا القطاع يعاني من تقادم وتراجع تكنولوجي، بسبب العقوبات الاقتصادية التي أبقت هذا القطاع صغيراً وضعيفاً وبعيداً عن التطور العلمي والتقني الحديث في العالم، ومما يعكس ذلك هو تواضع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إذ قدرت تلك النسبة عام 2017 بنحو(1.17%) (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، سنوات مختلفة: صفحات متفرقة). وهي نسبة ضئيلة مقارنة ببقية الدول العربية، إذ شكلت مساهمة هذا القطاع في مصر (32.020%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعام نفسه (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018: 288). لذا فالأمر يستدعي تطوير القطاع الصناعي، لماله من دور كبير في إقامة تشابكات وروابط أمامية وخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، فضلاً عن كونه من القطاعات المؤهلة لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل.

ثانياً: العمل على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات البنية التحتية المدمرة ولاسيما قطاع الكهرباء، كونه يدخل في جميع القطاعات الحيوية كمحطات المياه وإدارة المستشفيات وإدارة عملية الإنتاج في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي فأن أي تطور في هذا القطاع سوف يؤثر في هذه المنظومة المتكاملة التي تشكل البنية اللازمة لتطور الاقتصاد وجذب الاستثمار.

ثالثاً: يجب أن يكون توزيع الاستثمار ذا شمول جغرافي وعدم التركيز في منطقة واحدة دون أخرى، لتجنب التفاوت في التطور بين مناطق الدولة في حالة تركزه، من دون اغفال العوامل المتحكمة في اختيار المواقع المثلى للمشروع المزمع أقامته.

رابعاً: منح معاملة تفضيلية للشركات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير، التي تضمن تحسين المعرفة والتكنولوجيا والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط التدريب وتأهيل العاملة المحلية.

خامساً: إشراك الاستثمار المحلي مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين ديناميكية اقتصادية من خلال هذه الشراكة.

سادساً: منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تعتمد بصورة مهمة على استخدام الموارد المحلية في مكونات السلع التي تنتجها وتعويض المنتجات الأجنبية بالتدرج.

سابعاً: ترويج الاستثمارات التي ترغب الدولة في اجتذابها سواء أكان ذلك عن طريق إقامة مكاتب للترويج في مختلف دول العالم، أم من خلال تكثيف جهود

التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عملية الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابع للبنك الدولي، أو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وجهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، فضلاً عن استغلال مؤشرات التعاون الاقتصادي الدولية الاقليمية.

ثامناً: ترشيد الاعفاءات الضريبية المقدمة للاستثمارات الأجنبية وربطها بأولويات الاقتصاد الوطني، إذ يجب أن يكون الضغط الذي يتحمله مستثمر أجنبي في قطاع الخدمات أعلى من ذلك الذي يتحمله مستثمر أجنبي في قطاع الصادرات الصناعية، وهكذا يمكن أن تتدرج المعاملة حتى نصل إلى مستوياتها في رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل التي تهدف إلى الربح السريع.

تاسعاً: يجب أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عنصر مكمل للاستثمار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية، وليس عده العنصر الحاسم فيها في إطار رؤية ذات طبيعة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار طموحات التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها وتنمية القطاع الخاص (التميمي، 2007: 132).

وقد تحققت فرضية البحث التي تؤكد على إن البيئة الاستثمارية في العراق بيئة طاردة وغير محفزة للاستثمارات وذلك بسبب عدم توفر الاستقرار الأمني والسياسي في العراق رغم توفر كل الإمكانات الاقتصادية لجذب الاستثمارات وبالتالي أدت إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي عموماً وتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية على وجه الخصوص. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. الاعتمادية الكبيرة على الإنتاج النفطي وما يتولد عنه من عوائد لتمويل متطلبات الاقتصاد العراقي، الأمر الذي غطى كثيراً على ضعف إسهام معدلات الاستثمار في تحقيق التزايد المستمر في مستويات النمو الاقتصادي في العراق، الأمر الذي لم يسهم في دفع عجلة التنمية للأمام، ولم يشكل انعكاسات ملموسة إيجابية على معدلات النمو والتنمية فيه.

٢. إن انخفاض معدلات الاستثمار الكلي في العراق، لم يشجع على الاتجاه المشار إليه، وقد ترتب على ذلك انخفاض الحافز على تزايد الإنتاج في كل قطاع على حدة بفعل انخفاض الطلب المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية إجمالاً.

٣. نتيجة تركز الاستثمارات في القطاع النفطي دون بقية القطاعات فأدى هذا إلى آثار سلبية عديدة على الاقتصاد العراقي كان من نتائجها تضرر الشعب العراقي من خلال زيادة نسبة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم إضافة إلى الفساد المالي الإداري وزيادة نسبة التلوث.

٤. وجود موارد بشرية هائلة يمكن أن تشكل أساساً لتعزيز وجذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي والذي يسهم بدوره في القضاء على البطالة.

٥. إن تحسين جملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بالإضافة إلى ما تملكه البلاد من الموارد الاقتصادية غير المستغلة وأيدي عاملة ماهرة ورخيصة وهي أرضيه ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

٦. إن الأداء الكلي للاقتصاد العراقي يكون ضعيفاً مما يعني قصوراً في سياسات الاقتصاد الكلي التي تكمن أهميتها في أنها تؤثر على توقعات أطراف العملية الاقتصادية حول مستقبل الاقتصاد وتطوراته ومدى الثقة في مسار هذا الاقتصاد.

٧. إن التزايد المستمر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق منذ سنوات ولحد الأن، يعزى إلى الإسهام الكبير للإيرادات النفطية في تكوينه وبما يتجاوز الـــ (٩٠%) في كثير من الأحيان.

٨. استفحلت ظاهرة البطالة بوضوح وشكلت تحدياً خطيراً بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، وبعد أن قامت إدارة الاحتلال بحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من المتطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية.

٩. إن تفشي الفساد وغياب الرقابة وما شهده العراق من صراعات وأزمات كثيرة، شهد النظام التعليمي في العراق تراجعاً كبيراً وأدى إلى تدهوره بالكامل وارتفاع نسبة الأمية إلى مستويات مخيفة.

١٠. تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٣ مما أسهم في تبديد معظم العوائد النفطية وعدم الاستفادة منها في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتوسيع القاعدة الإنتاجية لتنويع الناتج المحلي الإجمالي.

١١. يتضح أن المتضرر من الاستثمار هو أن هنالك شريحة واسعة من الشعب العراقي لم يتم وضع خطط واقعية وعملية لتحسين مستواها المعاشي والتخفيف عن كاهلها عن طريق تحقيق الأداء الاقتصادي السليم للعديد من متغيراته الاقتصادية ومن بينها الاستثمار.

ثانياً: التوصيات

١. يجب العمل على تحديث واقع الاقتصاد العراقي من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، من خلال اعتماد برامج وسياسات مشجعه للاستثمار الاقتصادي.

٢. فسح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة أسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وتوفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

٣. ضرورة تطبيق السياسات الكفيلة بالقضاء على الفقر، ووضع السياسات بغية معالجة البطالة، وتوفير التدريب والوصول إلى الموارد الإنتاجية، واعتماد إجراءات كفيلة بزيادة الدخل، تعتبر أولويات للعمل المستقبلي في سبيل القضاء على الفقر في العراق.

٤. معالجة مشكلة البطالة من خلال إعطاء الأولوية في التوظيف للقوة العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي تعمل على توظيف العمالة العراقية .

٥. وضع الخطط والبرامج الآنية والمستقبلية التي من شأنها مكافحه مظاهر الأمية وأسبابها.

٦. ينبغي إصدار قوانين صارمة لمحاربة الفساد ووضع أشد العقوبات ليكون رادعاً قوياً من قبل دوائر المفتشين العامين، واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية ،وتمكين الجهات القضائية في

التحقيق والمساءلة في قضايا الفساد المرفوعة من خلال كشف مثل هذه الحالات والتحقق فيها وإحالة مرتكبيها إلى القضاء انطلاقاً من مبدأ سيادة القانون، فضلاً عن الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والتفتيش والنزاهة.

٧. تشديد الرقابة على مصادر التلوث المائي (مياه الصرف الصحي، مياه المنازل، مياه المصانع والمستشفيات، المواد النفطية، النفايات البلدية) والتلوث الهوائي (وسائط النقل، المصانع، المولدات) وتطبيق التشريعات والقوانين بحزم لوقف ومنع هذه الملوثات.

٨. زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي خصوصاً في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن (٦٠%).

٩. توفير الأمن والأمان من أجل الحركة الاقتصادية والتجارية لتحقيق أهداف تنموية اقتصادية في العراق.

١٠. العمل على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات البنية التحتية المدمرة ولاسيما قطاع الكهرباء، كونه يدخل في جميع القطاعات الحيوية كمحطات المياه وإدارة المستشفيات وإدارة عملية الإنتاج في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي فإن اي تطور في هذا القطاع سوف يؤثر في هذه المنظومة المتكاملة التي تشكل البنية اللازمة لتطور الاقتصاد وجذب الاستثمار.

١١. من أجل تحقيق تنمية اقتصادية يجب تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية والتي تعزز ظاهرة ريعية من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي لتوظيف عوائد النفط في الاستثمارات غير النفطية وخصوصاً الزراعة والصناعة.

١٢. ضرورة تعميم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال التشجيع على زيادة الإنتاج والاستثمار في كافة القطاعات وتهيئة المناخ الاستثماري لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في العراق.

١٣. العمل على تنمية وتطوير مهارات وقابليات المستثمر العراقي عن طريق إنشاء مراكز البحوث والتطوير الاستثماري ومشاركة المستثمر العراقي مع المستثمرين الأجانب.

١٤. يجب أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عنصر مكمل للاستثمار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية وليس عده العنصر الحاسم فيها في أطار رؤية ذات طبيعة استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار طموحات التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها وتنمية القطاع الخاص.

١٥. العمل على اعتماد سياسات أكثر جاذبية لعملية الاستثمار لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، لإتاحة الفرصة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق للاستفادة من هذا التمويل في تنمية الاستثمارات وتطويرها، توفير مناخ استثماري وبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل الوصول إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي في النمو والتنمية الاقتصادية فضلاً عن توفير الاستقرار السياسي والأمني.

١٦. يجب استثمار العوائد المالية في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية ومنها التنمية البشرية في التعليم والإسكان والصحة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. الكتب

١.ال شبيب، دريد كامل (٢٠٠٩)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٢.سالم ومحمد، أحمد جبر وأحمد جاسم (٢٠١٧)، الاستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الايام للنشر والتوزيع.

٣.الطائي، وليد خليف جباره (٢٠١٢)، التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات المالية.

٤.عبدالرضا، نبيل جعفر (٢٠٠٨)، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية للنشر والتوزيع.

٥.عبدالرضا، نبيل جعفر (٢٠١٢)، البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي للنشر والتوزيع.

٦. عبدالله، محمد عبدالعزيز (٢٠٠٥)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان، دار النفاش للنشر والتوزيع.

٧.عرفه، سيد سالم (٢٠٠٩)، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع.

٨.علوان، قاسم نايف (٢٠٠٩)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٩.العيساوي، كاظم جاسم (٢٠٠٥)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الثانية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.

١٠. موسى وآخرون، شقيري نوري (٢٠١٢)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

١١. الوصال، كمال أمين (٢٠١٨)، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر والتوزيع.

٢. البحوث والدراسات

١. اسماعيل، عصام (٢٠١٨)، دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٠، العدد ٣.

٢. برحومة وزغبة ،عبدالحميد وطلال (٢٠١٤)، الاشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ١١.

٣. التميمي، سامي عبيد محمد (٢٠٠٧)، مديونية العراق الخارجية (الأسباب– الأثار– المعالجات)، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 24، العدد 14.

٤. التميمي، سامي عبيد محمد (٢٠٠٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦، مجلة

الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٢، العدد ٩.

٥. الثعلبي وفرج، ساهرة حسين زين وسكنه جهية (٢٠١٥)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩– ٢٠١٣) دراسة قياسية، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

٦. الجبوري، عبدالخالق دبي (٢٠١٦)، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق انموذجاً للمدة (٢٠٠٣ –٢٠١٣)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨.

٧. الجنابي وعيساوي ،نبيل مهدي وحنان خالد حنش (٢٠١٧)، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٣.

٨. حسن وصلاح، محمد عبد صالح وعماد (٢٠٠٨)، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بغداد.

٩. خضر، حسان (٢٠٠٤)، الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٠. الزبيدي، حسن لطيف كاظم (٢٠٠٧)، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٨.

١١. شعيبث ودلي، سندس جاسم وشذى سالم (٢٠١٧)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق حالة دراسية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث.

١٢. شندي وأبراهيم، أديب قاسم ونور عبدالستار (٢٠١٣)، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢.

١٣. طاهر وحسن، أياد وصلاح (٢٠١٣)، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس.

١٤. الطويل، رواء زكي يونس (٢٠٠٧)، ضرورات ومخاطر الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ٧.

١٥. العباسي والعلي، مروان عبد الملك ذنون ومسلم قاسم حسن (٢٠١٨)، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينه من الدول الأسيوية – دراسة قياسيه للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٧، العدد ١١٩.

١٦. عبداللطيف وخماس، همسة قصي وعمر عدنان (٢٠١٧)، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين (الواقع والطموحات)، مجلة الدنانير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، العدد العاشر.

١٧. العقبي، علي قاسم (٢٠١١)، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد ١٩.

١٨. العيد وعبدالمالك، صوفان وبوركوة (٢٠١٧)، تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٤)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد الأول.

١٩. محمد، سحر قاسم (٢٠١١)، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

٢٠. مهدي، صباح نجاح (٢٠١١)، قراءه قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، المجلد الرابع، العدد الأول.

٣. الرسائل والأطاريح الجامعية

١.مومو، بلال (٢٠١٣)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

٤. المؤتمرات الدولية

١.الهجهوج، حسن بن رفدان (٢٠٠٤)، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٢. الورفلي، ثريا علي حسين (٢٠٠٦)، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري افضل، طرابلس.

٥.التقارير والنشرات الرسمية

١.أفاق الطاقة في العراق (٢٠١٢)، تقرير خاص ضمن كتابات توقعات الطاقة في العالم.

٢. صندوق النقد العربي (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. صندوق النقد العربي (٢٠١٩)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٤. صندوق النقد العربي (سنوات مختلفة)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥. الهيئة الوطنية للاستثمار (٢٠١٩)، دليل المستثمر في العراق، جمهورية العراق، بغداد، رئاسة مجلس الوزراء.

٦.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (٢٠١٨)، خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، جمهورية العراق، بغداد، حزيران.

٧.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (سنوات مختلفة)، استراتيجية التخفيف من الفقر، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (سنوات مختلفة)، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (سنوات مختلفة)، مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

١٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018– 2020)، جمهورية العراق، البنك الدولي، الأمم المتحدة.

٦. شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

١. _____، الأمية بين الشباب في العراق (٢٠١٨).. أسبابها ونتائجها، وكالة يقين للأنباء، قسم التقارير – العراق.

http://www.yaqein-net.cdn.ampproject.org

٢. الاسدي، حسن جمعة عواد (٢٠٠٦)، المتضرر من الاستثمار هو الشعب العراقي، نقاش: إحاطات من داخل وعبر العراق.

http://www.niqash.org/ar/articles/economy/1329/

٣. الجنابي، عمر (٢٠١٨)، البطالة والفقر يرفعان الأمية في العراق لمستويات مخيفة، نبض الخليج. http://www.alkhaleejonline.net

٤. عبدالرضا، نبيل جعفر (٢٠١٢)، سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=313752&r=0

٥. العلاق وآخرون، مهدي محسن، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق. http://www.muthar.alomar.com

٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقارير إحصاءات البيئة في العراق، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠٢٠، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. http://www.cosit.gov.iq

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. unctad (1998), "world lnvestment Report" Trends and deter minants, Newyork and Geneva, united nations.
2. unctad (1999), Foreign Direct Investment and Development, U.N , NewYork and Geneva.